

Distr.: General  
3 June 2019  
Arabic  
Original: English



## الأطفال والنزاع المسلح في اليمن

### تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له عن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الثاني عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى معلومات متحقق منها عن الانتهاكات الجسيمة الستة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن بحق الأطفال.

والأطفال لم يبدأوا الحرب في اليمن ولكنهم أكبر ضحاياها. فطوال الفترة المشمولة بالتقرير، عانى الأطفال في اليمن من ويلات حرب مروعة. وجميع الأطراف في النزاع يقع على عاتقها التزام بحماية الأطفال بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد تعرض الأطفال لعنف وحشي في منازلهم وفي المدارس والمستشفيات وفي المناسبات المجتمعية والملاعب، وكلها أماكن ينبغي أن توفر لهم الحماية فيها.

وقد تحققت الأمم المتحدة من ارتكاب ١١ ٧٧٩ انتهاكا جسيما في حق الأطفال في اليمن خلال فترة التقرير. ومثل القتل والتشويه الانتهاك الأكثر شيوعاً، ويعزى بالأساس إلى الغارات الجوية (٤٧ في المائة من مجموع عدد الحوادث) والقتال البري (٤٠ في المائة). وظل مستوى الإبلاغ عن حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم منخفضاً إلى حد كبير، على الرغم من الأعداد الكبيرة المتحقق منها من حالات تجنيدهم واستخدامهم، ويعزى ذلك بالأساس إلى التهديدات الأمنية والخوف من الانتقام من المراقبين والمجتمعات المحلية. واستمرت الهجمات العشوائية على المدارس والمستشفيات واستخدامها في الأغراض العسكرية. وظل مستوى الإبلاغ عن العنف الجنسي منخفضاً كذلك بسبب ما يرتبط بهذا الانتهاك من وصم. وكان شن الهجمات على المرافق الإنسانية والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وكذلك الافتقار إلى اللوازم الطبية، سمة ثابتة للنزاع في اليمن.

وظل رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها مقيدتين بشدة من جراء التهديدات الأمنية والقيود المفروضة على الوصول، مما مثل تحديات كبيرة ومتزايدة تدريجياً أمام فعالية التحقق من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في اليمن والإبلاغ عنها.



## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته اللاحقة عن الأطفال والنزاع المسلح. ويوثق التقرير الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن، ويسلط الضوء على اتجاهات وأنماط هذه الانتهاكات، فضلاً عن التقدم المحرز في الجهود المبذولة لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة والتحديات التي اعترضتها منذ اعتماد الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في اليمن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/AC.51/2013/3). ويتضمن كذلك توصيات محددة لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في اليمن. ولقد حددت في هذا التقرير هوية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، حيثما أمكن. وفي هذا الصدد، أُدرجت في المرفق الأول من تقريري السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/72/865-S/2018/465) القوات الحكومية اليمنية، بما فيها القوات المسلحة اليمنية، في القائمة لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وأدرج تحالف دعم الشرعية في اليمن<sup>(١)</sup> لقتل الأطفال وتشويههم<sup>(٢)</sup>، وكلا الطرفين أُدرج في القائمة باء، التي تشمل الأطراف التي وضعت تدابير لتحسين حماية الأطفال. وأدرج كل من حركة الحوثيين/أنصار الله وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب/أنصار الشريعة والمليشيات الموالية للحكومة وقوات الحزام الأمني لتجنيد الأطفال واستخدامهم، ضمن القائمة ألف التي تشمل الأطراف التي لم تتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال. وأدرجت حركة الحوثيين أيضاً لقتل الأطفال وتشويههم وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات.

٢ - وقد واجهت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ في اليمن، التي أنشئت في عام ٢٠١٣، تحديات كبيرة في مجال رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في مناطق القتال الدائر والتحقق منها والإبلاغ عنها. وكان جمع المعلومات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب جميع أطراف النزاع في المناطق الخاضعة لسيطرة كل منها أمراً بالغ الصعوبة لأن المراقبين كانوا يخشون بل ويواجهون أعمالاً انتقامية من قبيل الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، ويتعرضون لمثل هذا التهديد والتخويف في حالة الإبلاغ علناً عن حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي بعض الحالات، حُرم المراقبون من حريتهم إثر ادعاءات بتقديمهم معلومات إلى الأطراف المتنازعة.

٣ - وتمثل المعلومات الواردة في هذا التقرير ما تمكنت فرقة العمل القطرية من التحقق منه. ويُعتقد أن العدد الفعلي للحوادث والانتهاكات الجسيمة أكبر بكثير.

## ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

٤ - اشتد النزاع في جميع أنحاء البلد منذ صدور تقريري الأول عن حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في اليمن، الذي غطى الفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٣ (S/2013/383)، ونظر فيه الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح في تموز/

(١) عُرف سابقاً باسم تحالف إعادة الشرعية إلى اليمن (A/72/865-S/2018/465).

(٢) كان التحالف مدرجاً فيما سبق لشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، وُرفِع من القائمة فيما يتعلق بهذا الانتهاك في عام ٢٠١٨.

يوليه ٢٠١٣ (S/AC.51/2013/3). ومنذ ذلك الحين، تغيرت الأطراف وأنشأت تحالفات جديدة. فظهرت أطراف جديدة بينما حُلَّت أخرى أو لم تعد لها مشاركة فعلية في النزاع. وبدأ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نشاطه في محافظات اليمن الجنوبية والوسطى في نهاية عام ٢٠١٤، ولا سيما البيضاء وأبين وعدن، وهي مناطق يتواجد بها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب منذ عام ٢٠٠٩. وينشط تنظيم القاعدة كذلك في محافظات لحج وحضرموت وتعز، وهي مناطق لا يزال من المتعذر الوصول إليها لأغراض الرصد بسبب القيود الأمنية.

٥ - وقد أتاحت مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها التي وُضعت بفضل وساطة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، انتقالاً سياسياً، بدأ بالنقل الفوري للسلطة رئيس اليمن وزعيم المؤتمر الشعبي العام آنذاك، علي عبد الله صالح، إلى نائب الرئيس وقتئذ، عبد ربه منصور هادي وإجراء انتخابات رئاسية في شباط/فبراير ٢٠١٢. ودخلت عملية الانتقال السياسي مرحلة ثانية في آذار/مارس ٢٠١٣، تضمنت، في جملة عناصر أخرى، مؤتمر الحوار الوطني وصياغة دستور جديد استناداً إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني. وعلى الرغم من أن حركة الحوثيين لم تكن من الأطراف الموقعة على المبادرة وآلية تنفيذها، فقد نصت المبادرة على مشاركة الحركة في المؤتمر.

٦ - وفي عام ٢٠١٣، أثناء انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، اندلعت اشتباكات بين الحوثيين والسلفيين في دماج، في محافظة صعدة، حيث تقع مدرسة دار الحديث. وتوسط الرئيس هادي في نهاية المطاف لوقف إطلاق النار، حيث نشر قواته في دماج وأجلى جميع المقاتلين السلفيين وأسرهم، وكذلك الأجانب الموجودين في المنطقة، إلى عدن وصنعاء. وفي أعقاب حادثين وقعوا في حيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٤، وسَّع الحوثيون نطاق عملياتهم العسكرية لتشمل محافظة عمران واشتبكوا مع جماعات قبلية تدعمها القوات الحكومية الموالية لحزب الإصلاح اليمني. وفي أعقاب قتل الحوثيين لقائد اللواء ٣١٠ في قوات الحكومة اليمنية، حامد القشبي في تموز/يوليه ٢٠١٤، أحكم الحوثيون سيطرتهم لاحقاً على محافظتي صعدة وعمران وتقدموا نحو محافظة صنعاء، بالتعاون مع الرئيس الأسبق السيد صالح. وشهدت تلك الفترة زيادة حادة في هجمات الأطراف المتحاربة على المدارس، لا سيما في عمران وصعدة.

٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استولى الحوثيون على العاصمة صنعاء، وعلى الرغم من توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية لزيادة تمثيل الحوثيين في الحكومة، عملت الحركة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤ على بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من البلاد، بما في ذلك محافظة أمانة العاصمة بنطاقها الأوسع.

٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، رفض الحوثيون، بدعم من السيد صالح، مشروع دستور اقترحتته الحكومة الانتقالية، ووضعا الرئيس ورئيس الوزراء قيد الإقامة الجبرية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أصدر الحوثيون إعلاناً دستورياً وسيطروا على الكيانات الحكومية في صنعاء، فحلوا البرلمان وأنشأوا مجلساً رئاسياً جديداً بقيادة الحوثيين، وكان ذلك منعطفاً لتصعيد النزاع. وتمكن الرئيس هادي من الفرار إلى عدن، في الجزء الجنوبي من البلد. واستمر الحوثيون والقوات التابعة للمؤتمر الشعبي العام في التقدم نحو الجنوب، مما أسفر عن وقوع اشتباكات في محافظة تعز. وبناء على طلب السيد هادي في آذار/مارس ٢٠١٥، شنَّ التحالف "عملية عاصفة الحزم" ضد المواقع التابعة للحوثيين في اليمن. وتألفت العملية العسكرية بالأساس من غارات جوية ثم تبعها قتال بري بين الحوثيين والقوات المتحالفة مع الحكومة. وفي الشهر نفسه، أصدر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بياناً أعلن فيه إذنه بتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي

لعمليات التحالف في اليمن، استجابةً لطلب رئيس اليمن. ونشطت قوات دولية أخرى في اليمن في سياق العمليات العسكرية التي شُنَّت لمحاربة تنظيم القاعدة.

٩ - وقد أدت سرعة تصعيد النزاع إلى زيادة حادة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في اليمن، لا سيما في عام ٢٠١٥، الذي كان العام الذي شهد أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة المتحقق منها لحقوق الطفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عام ٢٠١٥، زاد عدد الضحايا المتحقق منهم في صفوف الأطفال بأكثر من ٦٥٠ في المائة مقارنة بالعام السابق. وفي نفس الفترة، ارتفع عدد الأطفال الذين قام أطراف النزاع بتجنيدهم واستخدامهم بما يقارب ٥٠٠ في المائة مقارنة بالعام السابق.

١٠ - وطوال عام ٢٠١٦ ازداد عدد أطراف النزاع الضالعة في القتال بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وأُنشئت ميليشيات قبلية، لا سيما في الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلد، وتشمل قوات النخبة الحضرية وقوات النخبة الشبوانية التي بدأت الهجوم على تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وقوات الحزام الأمني التي أصبحت تنتسب إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو تنظيم انفصالي أنشئ في عام ٢٠١٧ على يد محافظ عدن سابقاً، عيدروس الزبيدي. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار المؤقت في الفترة من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس ٢٠١٦، التي عقد المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن أثناءها محادثات سلام في الكويت، استمر القتال البري واشتدت الغارات الجوية لقوات التحالف في مناطق منها المنطقة الحدودية الشمالية، بعد هجمات بالصواريخ شنتها الحوثيون من اليمن على المملكة العربية السعودية، مما أسفر أيضاً عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

١١ - وفي عام ٢٠١٧، ازدادت حدة التوترات بين الحوثيين والسيد صالح. وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبك الحوثيون مع قوات المؤتمر الشعبي العام داخل مسجد الصالح وفي محيطه في أمانة العاصمة لمدة خمسة أيام، وانتهى الاشتباك بمقتل السيد صالح على يد الحوثيين في ٤ كانون الأول/ديسمبر.

١٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اندلعت اشتباكات في عدن والمحافظات المجاورة بين القوات الموالية للرئيس هادي والجماعات المنتسبة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي. وفي نيسان/أبريل، قُتل رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، صالح الصماد، في غارة جوية شنتها قوات التحالف في محافظة الحديدة. وفي حزيران/يونيه بدأت القوات الحكومية، بدعم من التحالف، في شن هجوم عسكري على الحوثيين في محافظة الحديدة، امتد نطاقه إلى محافظة حجة وبقي مستمرا حتى وقت إعداد هذا التقرير. وقد أدى النزاع المطول إلى سرعة انخفاض قيمة عملة الريال اليمني وكان له آثار سلبية كبيرة على الموانئ الرئيسية التي تدخل الإمدادات التجارية والإنسانية عن طريقها إلى اليمن.

١٣ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الحالة الأمنية سوءا واستمرت انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وظلت الاشتباكات والغارات الجوية المستمرة واستخدام الذخائر المتفجرة ونيران الأسلحة النارية وقذائف الهاون في الأحياء المكتظة بالسكان المدنيين تعرّض الأطفال لخطر شديد وتلحق آثارا بالغة بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الصحية، وكذلك المرافق الإنسانية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، ومع الإنجاز المهم الذي مثله اتفاق ستوكهولم المنبثق عن محادثات السلام التي أُجريت بوساطة الأمم المتحدة في السويد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي تضمن وقفا فوريا لإطلاق النار شمل محافظة الحديدة وإعادة نشر القوات، على أساس متبادل، من مدينة الحديدة والموانئ الثلاثة (الحديدة والصليف ورأس عيسى) باتجاه مواقع متفق عليها خارج المدينة

والموانئ، والالتزام بعدم استخدام أي تعزيزات عسكرية إلى المدينة، والموانئ الثلاثة، والحفاظة، والالتزام بإزالة جميع المظاهر العسكرية من المدينة، فقد استمر القتال بلا هوادة في سائر أنحاء اليمن.

١٤ - وكان للنزاع المطول في اليمن عواقب إنسانية بالغة، حيث أدى التدهور الاقتصادي الحاد بالبلاد إلى شفا المجاعة والعوز المستفحل. ويقدر أن ٨٠ في المائة من السكان - ٢٤ مليون شخص - بحاجة إلى نوع من أنواع المساعدة الإنسانية أو الحماية، منهم ١٤,٣ مليون شخص في حاجة ملحة لهما. والحصول على مياه الشرب تكلفته باهظة للفئات الأضعف من سكان اليمن و ١٧,٨ مليون شخص، منهم ٥٠ في المائة من الأطفال، لا يحصلون على ما يكفي من المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وخاصة في المناطق الريفية. وقد شهد البلد أسوأ نوبة تفشي لوباء الكوليرا في عام ٢٠١٧، حيث أُبلغ عن أكثر من مليون حالة مشتبه بها في الفترة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فالأزمة الإنسانية التي يشهدها اليمن هي الأسوأ في العالم.

### ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

١٥ - تحققت الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ارتكاب ١١ ٧٧٩ انتهاكا جسيما ضد الأطفال في اليمن ومن ٦٢٥ حالة تنطوي على مسائل أخرى مثيرة للقلق تؤثر على الأطفال، مثل حرمان الأطفال من الحرية بدعوى ارتباطهم بأطراف النزاع واستخدام المدارس والمستشفيات في الأغراض العسكرية. وزاد عدد الانتهاكات الجسيمة بشكل تدريجي، إذ بلغ أعلى مستوى له في عام ٢٠١٥، بسبب تصعيد النزاع على مستوى البلاد. وقد تحققت الأمم المتحدة من ٢٧٢ انتهاكا خطيرا في عام ٢٠١٣ (بدءا من نيسان/أبريل فصاعدا)، و ٥٦٨ في عام ٢٠١٤، و ٣ ٥٥٥ في عام ٢٠١٥، و ٢ ٤٥٨ في عام ٢٠١٦، و ٢ ٥٣٩ في عام ٢٠١٧، و ٢ ٣٨٧ في عام ٢٠١٨.

١٦ - وقد ازدادت تدريجيا صعوبة رصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتحقق منها، وشهدت أنشطته تراجعاً خطيراً بسبب القيود الأمنية وصعوبة الوصول إلى المناطق المقصودة، وهو ما شكل تحديات كبيرة أمام توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والإبلاغ عنها بشكل فعال، وخاصة فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم، بسبب الحساسيات التي تحيط بهذا الانتهاك بعينه والخوف من العواقب المترتبة على ذلك من قبيل الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. ومن الأمثلة على ذلك تهديد المراقبين وأفراد المجتمعات المحلية بتلك العواقب في حالة الإبلاغ عن حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم.

### ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

١٧ - في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام أطراف النزاع في اليمن ٣ ٠٣٤ طفلا (٣ ٠١٨ فتى و ١٦ فتاة). وتراوح أعمار الغالبية العظمى (٨٣ في المائة) من الفتيان بين ١٥ و ١٧ عاما، بيد أن الأمم المتحدة تحققت من تجنيد واستخدام الحوثيين واللجان الشعبية لأطفال لا تتجاوز أعمارهم عشر سنوات. وقد جرى توثيق زيادة مطردة حتى عام ٢٠١٥ وما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، على الرغم من القيود الكبيرة المفروضة على إمكانية الوصول لأغراض الرصد: فقد جرى التحقق من تجنيد واستخدام ٩١ طفلا في الفترة من

نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ١٥٦ طفلا في عام ٢٠١٤، و ٩١٥ طفلا في عام ٢٠١٥، و ٦٠٦ أطفال في عام ٢٠١٦، و ٨٩٦ طفلا في عام ٢٠١٧ و ٣٧٠ طفلا في ٢٠١٨. ١٨ - وقد نسبت الحوادث المؤكدة إلى كل من الحوثيين (١٩٤٠)، واللجان الشعبية (٣١٧)، والقوات الحكومية اليمنية (٢٧٤)، وقوات الحزام الأمني (١٨٩)، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (١٤٨)، والسلفيين (٦٥)، وأنصار الشريعة (٣٠)، وقوات النخبة الشبوانية (٢٦)، وحزب الإصلاح اليمني (١٧)، وتيار الحراك الجنوبي (١٣)، وقوات النخبة الحضرية (٦)، والجماعات القبلية (٤)، ومجموعات مجهولة الهوية (٣)، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الناشط في اليمن (١)، والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي (١). وقد كان الحوثيون واللجان الشعبية من بين الأطراف التي تجند أطفالا لا تتجاوز أعمارهم عشر سنوات.

١٩ - وعلى مر السنين، أصبح الأطفال عرضة بشكل متزايد للتجنيد والاستخدام من قبل جميع أطراف النزاع نتيجة لاستمرار النزاع واشتداد حدته وتمكن الأطراف من فرض سيطرتها على أجزاء من الإقليم. وقد مثلت زيادة الفقر ومحدودية الحصول على التعليم والتدريب المهني وفرص كسب الرزق أيضا عوامل رئيسية لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وانضم الأطفال إلى أطراف النزاع من أجل توفير الدعم المالي لأسرهم، التي كانت مضطرة في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على المال الذي يكسبه الأطفال لتمكين من شراء المواد الغذائية وغيرها من المواد الأساسية الضرورية. وقد أثرت المعتقدات والأفكار الدينية على الأطفال أيضا وشجعت بعضهم على الانضمام إلى أطراف النزاع المختلفة.

٢٠ - واستُخدم أكثر من ٧٠٠ فتى تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ١٧ عاما انضموا إلى القوات المسلحة والجماعات المسلحة كمقاتلين في الخطوط الأمامية، وهو ما يعني أن ٢٥ في المائة من مجموع الأطفال الذين تم تجنيدهم واستخدامهم، قاموا بدور قتالي في الخطوط الأمامية. واستُخدم الآخرون لإدارة نقاط التفتيش، والعمل في الدوريات، وحراسة المنشآت العسكرية والحكومية، وجلب الماء والغذاء والمعدات لأطراف النزاع. وقد قُتل أو شوه ما مجموعه ٢٧٤ فتى (١٧١ قتيلا و ١٠٣ أصيبوا بتشوهات) أثناء القتال أو العمل في نقاط التفتيش أو إيصال الإمدادات للمقاتلين.

٢١ - وقد كان الحوثيون وراء تجنيد واستخدام أغلب الأطفال، بما يعادل ١٩٤٠ طفلا (٦٤ في المئة) من إجمالي عدد الحالات. وفي عام ٢٠١٥ على وجه التحديد، زاد عدد الحوادث المنسوبة إلى الحوثيين أضعافا مضاعفة، إذ تم التحقق من تجنيد واستخدام ٦٠٦ أطفال في ذلك العام فقط. وتم كذلك التحقق من حوادث تجنيد واستخدام الحوثيين لأطفال في ٢٠ محافظة، لا سيما في محافظات أمانة العاصمة (٤٣٥)، وتعز (٢٣٨) وعمران (٢٢٦). ومنذ عام ٢٠١٤، كان الوجود المكثف للأطفال المرتبطين بالحوثيين واضحا في جميع المحافظات، إذ كانوا يديرون نقاط التفتيش ويتنقلون في شاحنات عسكرية. وانضم الأطفال إلى الجماعة بغية تأمين الدخل وغير ذلك من أشكال الدعم المادي لأسرهم. وقد قامت الجماعة بتعبئة وتجنيد أطفال آخرين من داخل المدارس. وكما ورد في تقريرنا الأول عن حالة الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، توجد ثقافة قبول اجتماعي بين أفراد الأسرة فيما يتعلق بتجنيد واستخدام الحوثيين للأطفال، والتي ينظر إليها على أنها وسيلة لحماية أراضيهم وعائلاتهم من الأعداء، وهي ثقافة تفاقمت أكثر منذ بداية عمليات التحالف في عام ٢٠١٥.

٢٢ - وفي عام ٢٠١٨، تحققت الأمم المتحدة من تجنيد واستخدام الحوثيين ١٦ فناة تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ و ١٧ سنة، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تم فيها التحقق من مثل تلك المعلومات منذ إنشاء فرقة العمل القطرية في اليمن في عام ٢٠١٣. وقد تمثل دورهن الرئيسي في تعبئة وتجنيد فتيات أخريات وتشجيع النساء والفتيات على إرسال أفراد أسرهن الذكور إلى ساحة المعركة ودعم المقاتلين بالمال والدعاء. وشوهت الفتيات أيضا وهن يحملن أسلحة وعصيا عليها شعار الحوثيين، وفي حادثين منفصلين، دخلت فتيات إلى المدارس وشجعن الطالبات على دعم المقاتلين وأجبرنهن على ترديد شعارات الحوثيين.

٢٣ - وكان تجنيد اللجان الشعبية للأطفال واستخدامها لهم سائداً، إذ تحققت الأمم المتحدة من ٣١٧ حادثاً. وتم التحقق من أغلبية الحوادث في محافظات الضالع (٦٨) وتعز (٦٥) وشبوة (٤٦). وقد انضم معظم هؤلاء الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة، إلى الجماعة على أمل أن يتم دمجهم لاحقاً في قوات الحكومة اليمنية ومن ثم الحصول على راتب شهري يبلغ حوالي ٢٥٠ دولاراً، بدلاً من التعويض الرمزي الذي تقدمه اللجان الشعبية والذي يعادل حوالي ١٢٠ دولاراً. على سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في محافظة الجوف، كان خمسة فتيات مسلحين يرتدون الزي العسكري مصطفىين داخل مبنى حكومي لاستلام رواتبهم. وكان اثنان منهم، واللذان يتراوح عمرهما ما بين ١٦ و ١٧ سنة، قد جُندا قبل خمسة أشهر من قبل اللجان الشعبية. وقد أُرسِل كلا الطفلين إلى ساحة المعركة للقتال.

٢٤ - وقامت قوات الحكومة اليمنية بتجنيد واستخدام ٢٧٤ فتى، معظمهم في محافظات أبين (١٠٠)، والجوف (٣٨)، وشبوة (٢٩) وعدن (٢٤) والضالع (٢٣). وجُند أكثر من ٨٠ في المائة من هؤلاء الأطفال خلال عام ٢٠١٧ (١١٤) و ٢٠١٨ (١١١). وقد حُدد الافتقار إلى آليات فعالة لتحديد العمر واحتدام النزاع، إلى جانب غياب فرص كسب الرزق، على أنها تمثل عوامل رئيسية لارتفاع عدد الأطفال الذين جندتهم القوات الحكومية اليمنية واستخدمتهم. إذ أُجبرت الأسر على إرسال أطفالها إلى ساحة المعركة لتستطيع الحصول على دخل.

٢٥ - ومنذ إنشاء قوات الحزام الأمني في عام ٢٠١٦، جندت تلك القوات واستخدمت ١٨٩ فتى في محافظات أبين (١٥٧) ولحج (٢٥) وعدن (٤) وتعز (٢) والضالع (١). وقد تم التحقق من معظم تلك الحالات (١٤٥ فتى أو ٧٧ في المائة) في عام ٢٠١٧، عندما عززت الجماعة سيطرتها على معظم المحافظات الجنوبية، في حين تم التحقق من الـ ٤٤ المتبقين (٢٣ في المائة) في عام ٢٠١٨. وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، على سبيل المثال، ترك شقيقان يبلغان من العمر ١٤ و ١٥ عاما الدراسة بعد وفاة والدهما، لتجندهما فيما بعد قوات الحزام الأمني لحراسة مدخل معسكر للجيش وتشغيل أحد مراكز المراقبة.

٢٦ - وكان تنظيم القاعدة في جزيرة العرب مسؤولاً عن تجنيد ١٤٨ فتى. ولقد تم التحقق من معظم الحالات في عام ٢٠١٥ ومطلع عام ٢٠١٦ عندما نفذ التنظيم حملات تعبئة لتشجيع الأطفال من خلال المحاضرات ومعسكرات التدريب على الانضمام إلى الجماعة. وحصل التجنيد في محافظات شبوة (٥٧) وعدن (٣٧) وأبين (٢٦) ولحج (٢٦) والضالع (١) وحضرموت (١). بالإضافة إلى ذلك، جند أنصار الشريعة ٣٠ فتى في أبين خلال عام ٢٠١٦. وتتراوح أعمار معظم الفتيان ما بين ١٥ و ١٧ سنة وقد كلفوا بتشغيل نقاط التفتيش وإقامة دوريات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

٢٧ - وجند السلفيون واستخدموا ٦٥ فتى؛ وقد تم التحقق من غالبية الحالات (٥٧) عام ٢٠١٣ عندما أُنمكت الجماعة في تجنيد الأطفال للمشاركة في الأعمال الحربية ضد الحوثيين في دماج. وقد جُندت غالبية الأطفال في محافظات أبين (٥١)، والضالع (٤)، والبيضاء (٣)، وعمران (٢)، ولحج (٢)، وصعدة (٢) وعدن (١). وتم تجنيد معظم الأطفال في المساجد. وُنقلت مجموعات من الأطفال بواسطة حافلات للقتال في محافظة صعدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على سبيل المثال، جندت الجماعة ٢١ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة في محافظة أبين للقتال في دماج. وتجمع الفتيان الذين تم تجنيدهم من عدة مناطق في محافظة أبين في نقطة التقاء في منطقة زنجبار، في محافظة أبين، قبل نقلهم لاحقا في شاحنات صغيرة في اتجاه محافظة صعدة. وقد تعرضت المركبات لهجوم شنه الحوثيون بالقرب من محافظة صعدة، مما أسفر عن مقتل خمسة أطفال وجرح ١٦ آخرين.

٢٨ - وتلقت الأمم المتحدة تقارير إضافية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم لم تتمكن من التحقق منها بسبب المخاطر المتعلقة بالحماية والمرتبطة برصد هذا الانتهاك بعينه والإبلاغ عنه. وقد تفاقمت هذه المخاوف بسبب تقارير عن عمليات إعدام وغيرها من أنواع التهديد مثل الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري.

#### حرمان الأطفال من الحرية بسبب انضمامهم المزعوم إلى القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حرم ٣٤٠ فتى تتراوح أعمار أغلبهم ما بين ١٥ و ١٧ سنة، من حريتهم بدعوى ارتباطهم بأطراف منوثة. وقد تم التحقق من ٩ من تلك الحالات في عام ٢٠١٣، و ٩ حالات أخرى في عام ٢٠١٤، و ١٨٨ حالة في عام ٢٠١٥، و ١٥ في عام ٢٠١٦، و ٢٣ في عام ٢٠١٧، و ٩٦ في عام ٢٠١٨. وقد حرم معظم الأطفال حريتهم كل من اللجان الشعبية (١٥٣) ثم الحوثيين (٧٢)، والقوات المسلحة اليمنية (٥٤).

٣٠ - ووقعت معظم الحالات المنسوبة إلى اللجان الشعبية (١٥٣) في عام ٢٠١٥ عندما أسرت الجماعة ١٤١ طفلا بدعوى ارتباطهم بالحوثيين في محافظات لحج وأبين والضالع وعدن وتعز وحرمتهم من حريتهم. ومن أصل ٧٢ حالة نُسبت إلى الحوثيين، تم التحقق من ٥٣ في عام ٢٠١٨ بعد إطلاق سراح الفتيان الذين حرموا من حريتهم في محافظة أمانة العاصمة بدعوى ارتباطهم بأطراف منوثة.

٣١ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، احتجزت قوات الحكومة اليمنية ٥٤ فتى بدعوى ارتباطهم بالحوثيين. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان جميع الأطفال المحتجزين لدى الحكومة اليمنية قد تم جمع شملهم بأسرهم وذلك بفضل جهود الدعوة التي قام بها كل من ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والأمم المتحدة في اليمن.

٣٢ - وأخيرا، حرمت قوات الحزام الأمني ١٠ فتيان من حريتهم في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في محافظات أبين (٥) ولحج (٤) وعدن (١).

#### باء - أعمال القتل والتشويه

٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من مقتل ٢ ٧٧٦ طفلا (٩٤٠ فتى، و ٧٨٧ فتاة، و ٤٩ طفلا لم يتسن تحديد جنسهم)، وتشويه ٧٣٢ ٤ طفلا (٤٩٠ فتى و ٢٤٢ ١ فتاة). وكان أكبر عدد من الإصابات تم التحقق من وقوعه في محافظة تعز (٨٢٨ ١ طفلا، قُتل منهم



٥٣٩ طفلاً وشوّه ٢٨٩ (١)، مما يشكل ٢٤ في المائة من مجموع من قُتل أو سُوّه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تليها محافظة صعدة (١٨٦ طفلاً، قُتل منهم ٦٢٤ وشوّه ٥٦٢)، مما يشكل ١٦ في المائة، فمحافظة الحديدة، (٧٣٥ طفلاً، قُتل منهم ٢٩١ وشوّه ٤٤٤)، مما يشكل ١٠ في المائة. وأسفر التصاعد السريع في حدة النزاع عن ارتفاع كبير في عدد الأطفال الذين قُتلوا أو سُوهوا في اليمن، ولا سيما في عام ٢٠١٥، حيث تحققت الأمم المتحدة من زيادة كبيرة بلغت ما يقرب من سبعة أضعاف عدد الإصابات التي تم التحقق منها خلال العام الفائت. وإجمالاً، فقد قُتل أو جرح ١٤٦ طفلاً في الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٣١٩ في عام ٢٠١٤، و ٢٤٤٥ في عام ٢٠١٥، و ١٥٥٥ في عام ٢٠١٦، و ٣٥٤ في عام ٢٠١٧، و ٦٨٩ في عام ٢٠١٨. ونُسبت المسؤولية عن غالبية الضحايا الأطفال إلى قوات التحالف (٣٥٥٠ طفلاً، منهم ٢٤١٧ فتى، و ١١٣٣ فتاة، و ٢٠ طفلاً لم يتسن تحديد جنسهم)، يليها الحوثيون (١٨٦١ طفلاً، منهم ١٣٦٨ فتى و ٤٦٤ فتاة و ٢٩ لم يعرف جنسهم)، فأطراف نزاع مجهولة الهوية (٢٩٧ طفلاً، منهم ١٠٣٧ فتى و ٢٦٠ فتاة)، فالقوات الحكومية اليمنية (١٨٠ طفلاً، منهم ١٥١ فتى و ٢٩ فتاة)، فاللجان الشعبية (١٥٤ طفلاً، منهم ١٢٨ فتى و ٢٦ فتاة)، فتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (٩٥ طفلاً، منهم ٤٥ فتى و ٥٠ فتاة)، فتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي ينشط في اليمن (٥٧ طفلاً، منهم ٥٦ فتى و فتاة واحدة)، فقوات دولية أخرى تقاتل إلى جانب حكومة اليمن (٢٧ طفلاً، منهم ١٧ فتى و ١٠ فتيات)، فقوات الحزام الأمني (٧ أطفال، منهم ٣ فتيان و ٤ فتيات). أما الإصابات المتبقية (٢٨٠) فنجمت بشكل رئيسي عن تبادل إطلاق نار بين مختلف الأطراف.

٣٤ - ووقع ما يقرب من نصف عدد الضحايا الأطفال، أي ما نسبته ٤٧ في المائة، نتيجة هجمات جوية: حيث قُتل ١٧١٠ أطفال (١١١٠ فتیان، و ٥٨٠ فتاة، و ٢٠ طفلاً لم يتسن تحديد جنسهم)، وشوّه ١٨٠١ طفل (١٢٨١ فتى و ٥٢٠ فتاة). ونجمت غالبية أولئك الضحايا في صفوف الأطفال عن غارات جوية شنتها قوات التحالف، حيث قُتل ١٧٠٣ أطفال (١١٠٣ فتیان، و ٥٨٠ فتاة، و ٢٠ طفلاً لم يتسن تحديد جنسهم)، وشوّه ١٧٩٤ طفلاً (١٢٧٧ فتى و ٥١٧ فتاة). أما ما تبقى من إصابات الأطفال الناجمة عن هجمات جوية فقد نُسبت المسؤولية عنها إلى قوات دولية أخرى تقاتل إلى جانب حكومة اليمن (قُتل ٧ فتیان وشوّه فتیان وفتاتان)، فالقوات المسلحة اليمنية (شوّه فتیان وفتاة واحدة). ووقعت غالبية ضحايا الضربات الجوية في محافظة صعدة (٩٨٢)، تليها محافظات أمانة العاصمة (٤٩١)، فحجة (٤٨١)، فتعز (٣٧١)، والحديدة (٣٥١)، فصنعاء (٢٧٨)، فعمران (١٦١).

٣٥ - وعلى سبيل المثال، ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قصفت طائرة من دون طيار تابعة لقوات دولية أخرى تقاتل إلى جانب حكومة اليمن، أثناء استهدافها لمقاتلين تابعين لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، مركبةً في محافظة الجوف. وجرح فتى وفتاتان تتراوح أعمارهم بين ٦ أعوام و ١٣ عاماً كانوا على مقربة من المقاتلين المستهدفين. وفي حادث آخر، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦، استهدفت غارة جوية لقوات التحالف سوقاً في مديرية مستباء بمحافظة حجة، مما أدى إلى مقتل ٢٣ فتى وتشويه ٥ فتیان تتراوح أعمارهم بين ٧ أعوام و ١٧ عاماً. وفي حوادث أخرى، أسفرت غارات جوية عن وقوع أعداد كبيرة جدا من الإصابات في صفوف الأطفال. وعلى سبيل المثال، ففي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، وفي مديرية مجز بمحافظة صعدة، قُتل ٣٩ فتى وجرح ٤٧، تراوحت أعمارهم جميعاً بين ٧ أعوام و ١٧ عاماً، وذلك في

حادث واحد أصيبت فيه حافلة مدرسية تقل أطفالا أثناء غارة جوية شنتها قوات التحالف. وأقر التحالف علنا في وقت لاحق بوقوع الحادث.

٣٦ - وكانت المعارك البرية، بما في ذلك إطلاق النار من أسلحة خفيفة وكذلك القصف المدفعي، هي ثاني سبب رئيسي للإصابات في صفوف الأطفال، حيث وقع ضحيتها ٢٩٤٧ طفلا (٤٠ في المائة من مجموع من قُتل أو سُوّه). ومن بين أولئك الأطفال، بلغ عدد من قتل ٧٨٥ طفلا وعدد من تعرض للتشويه ٢١٦٢. ووقع ما يقرب من نصف عدد تلك الإصابات (١٣٣٤ طفلا) في محافظة تعز، تليها محافظات الحديدية (٢٨٥)، فعدن (٢٦٩)، فالضالع (٢٠٥)، فصعدة (١٢١)، فالجوف (١٢٠)، فلحج (١١٤)، فعمران (١٠٥). ونُسبت المسؤولية عن سقوط غالبية الضحايا الأطفال نتيجة للمعارك البرية (٦٢ في المائة) إلى الحوثيين (٨٣٣ طفلا، قُتل منهم ٤٥٨ وسُوّه ٣٧٥) تليهم جماعات مسلحة مجهولة الهوية (٤٣٩ طفلا، قُتل منهم ١٠٩ وسُوّه ٣٣٠)، فالقوات الحكومية اليمنية (١٦٦ طفلا، قُتل منهم ٦٦ وسُوّه ١٠٠).

٣٧ - وقد ساد القصف في مناطق مكتظة بالسكان. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وفي محافظة تعز، أصيب ١٠ أطفال تتراوح أعمارهم بين عام واحد و ١٢ عاما بجروح عندما أصابت قذيفتان المنزل الذي كانوا يأوون إليه. ووقع الحادث خلال فترة سادها القصف الشديد والمستمر من جانب الحوثيين. وفي حادث آخر، في نيسان/أبريل ٢٠١٧، سقطت قذيفة مصدرها اللجان الشعبية على منزلٍ مدني في محافظة الجوف. وقد لحق بالمنزل دمار جزئي، مما أدى إلى تشويه ثلاث فتيات وفتي واحد، من بينهم طفلة عمرها يومان.

٣٨ - وكانت الألغام والذخائر غير المنفجرة ثالث أكبر سبب من أسباب الإصابات في صفوف الأطفال (٧٢٨)، حيث نجم عنها مقتل ١٤٩ طفلا (١٢٣ فتى و ٢٦ فتاة)، وجرح ٥٧٩ (٤٧٨ فتى و ١٠١ فتاة). وبقي معظم تلك الحوادث من دون تحديد للمسؤولية عنه حيث وقع في محافظات تعز (١٠٩)، فالحديدية (٩٠)، فصعدة (٨٣)، فالبيضاء (٥٩)، فلحج (٥٨). وعلى سبيل المثال، ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفي محافظة الحديدية، اصطدمت مركبة تقل ثلاث أسر فارة من الحديدية إلى عدن بلغم أرضي، مما أسفر عن مقتل أربع فتيات وجرح أربعة فتيان وخمس فتيات تتراوح أعمارهم بين عامين و ١٧ عاما. وفي حادث آخر وقع في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بمحافظة الحديدية، كان أب وأولاده الأربعة (فتيان وفتاتان) يستقلون دراجة نارية أثناء فرارهم من منطقة شهدت تبادل إطلاق النار بين الحوثيين والقوات الحكومية اليمنية. وقد اصطدمت دراجة الأسرة بلغم أرضي، مما أدى إلى مقتل الأب وابنيه (٣ و ٨ أعوام) على الفور، في حين أصيبت الفتاتان (١٠ أعوام و ١٥ عاما) بجروح. وبسبب استمرار الاشتباكات في المنطقة، لم تصل المساعدة الطبية إلى الفتاتين حتى صباح اليوم التالي، مما أدى إلى وفاة الفتاة البالغة من العمر ١٠ أعوام. أما الفتاة البالغة من العمر ١٥ عاما فقد شهدت أسرتها بأكملها تموت أمام عينيها وهي تنتظر أن يتم إنقاذها.

٣٩ - ونجمت ١٤٦ إصابة أخرى في صفوف الأطفال عن هجمات انتحارية، قُتل خلالها ٥٩ طفلا (٥١ فتى و ٨ فتيات)، وجرح ٨٧ (٧٦ فتى و ١١ فتاة). ونسبت المسؤولية عن الحوادث إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي تنشط في اليمن (٥٧)، فتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (٥٠)، فجماعات مسلحة مجهولة الهوية (٣٨)، فجماعة أنصار الشريعة (١). وعلى سبيل المثال، ففي آذار/مارس ٢٠١٥، وفي محافظة أمانة العاصمة، قام أربعة أفراد مرتبطين بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب

يحملون أجهزة متفجرة يدوية الصنع بتفجير الأجهزة داخل مسجدين في نفس الوقت. وأسفر الهجوم عمّا يزيد على مائة إصابة بين المدنيين، من بينهم ٣٢ فتىً. ونجحت ٧٦ إصابة أخرى في صفوف الأطفال، أسفرت عن مقتل ٢٧ طفلاً وجرح ٤٩، عن أجهزة متفجرة يدوية الصنع. ونسبت المسؤولية عن الحوادث إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (٣٧)، فجماعات مسلحة مجهولة الهوية (٣٩). وكانت الإصابات الباقية في صفوف الأطفال البالغ عددها ١٠٠ إصابة نتيجة لصفوف أخرى من المتفجرات.

## جيم - الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي

٤٠ - سُجل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قصور كبير في الإبلاغ عن حوادث الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، ويعزى ذلك أساساً إلى الخوف والوصم المرتبطين بذلك الانتهاك، فضلاً عن الافتقار إلى الخدمات المناسبة للضحايا في مرافق قد يرغبون في التماس المساعدة فيها.

٤١ - وتحققت الأمم المتحدة من ١١ حادثاً من حوادث العنف الجنسي، وقع ضحيتها تسعة فتيان وفتاتان تتراوح أعمارهم بين ٩ أعوام و ١٧ عاماً، منها حادث واحد تم التحقق منه في عام ٢٠١٣، وواحد في عام ٢٠١٥، و ٩ في عام ٢٠١٨. ونسبت المسؤولية عن تلك الحوادث إلى القوات الحكومية اليمينية (٧)، فاللجان الشعبية (٣)، فالحوثيين (١). وذكر بعض الفتيان ممن وقعوا ضحية العنف الجنسي أنهم تعرضوا للاغتصاب عدة مرات وأنهم تعرضوا للتهديد في حال قاموا بالإبلاغ عن الانتهاك أو طلب الدعم. وأُبلغ عن الحوادث في محافظات تعز (٥)، فأبين (٢)، وعدن (٢)، فعمران (١)، وأمانة العاصمة (١).

٤٢ - وتحققت الأمم المتحدة من زيادة في الزواج المبكر للفتيات، وهو ما كان يمثل مصدر قلق كبير في اليمن قبل نشوب النزاع، حيث إنه يشكل آلية تكيف سلبية. ويُعتقد أن الزيادة ترجع إلى الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الأسر، وإلى انعدام الحماية والأمن، وانحياز سيادة القانون، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب على نطاق واسع.

## دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٣ - تحققت الأمم المتحدة من ٣٨١ هجوماً، منها (٢٤٤) على مدارس و (١٣٧) على مستشفيات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير: حيث تم التحقق من ١٨ هجوماً في الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (١٣ على مدارس و ٥ على مستشفيات)؛ كما تم التحقق من ٥٠ في عام ٢٠١٤ (٣٧ على مدارس و ١٣ على مستشفيات)؛ وتم التحقق من ١٦٠ في عام ٢٠١٥ (٩٥ على مدارس و ٦٥ على مستشفيات)؛ وتم التحقق من ٧٣ في عام ٢٠١٦ (٤٨ على مدارس و ٢٥ على مستشفيات)؛ وتم التحقق من ٣٦ في عام ٢٠١٧ (٢٣ على مدارس و ١٣ على مستشفيات)؛ وتم التحقق في عام ٢٠١٨ من ٤٤ (٢٨ على مدارس و ١٦ على مستشفيات). ووقع ما يقرب من نصف عدد الهجمات (٤٢ في المائة) أثناء تصاعد حدة القتال في عام ٢٠١٥، بشكل رئيسي في محافظتي صعدة وتعز، ولم تتمكن الأمم المتحدة من التحقق منه إلا في السنوات اللاحقة، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود المفروضة على إمكانية الوصول. وتسببت غالبية الهجمات، ونسبتها ٩١ في المائة، في التدمير الجزئي أو الكلي لمدارس أو مستشفيات (٣٤٥)، في حين شملت نسبة ٩ في المائة الباقية تهديدات بشن هجمات على مدارس ومستشفيات، بما في ذلك التخويف (١٥)، واعتداءات

على طواقم طبية و/أو مرضى (١٤)، ونهب وسرقة مواد من مدارس ومستشفيات (٤)، واعتداءات على معلمين و/أو طلاب (٣).

### الهجمات على المدارس

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من ٢٤٤ هجوماً على مدارس، نسبت المسؤولية عن ١٤٠ منها إلى قوات التحالف، و ٤٣ إلى الحوثيين، و ٢٨ إلى قوات وجماعات مسلحة مجهولة الهوية، و ١١ إلى القوات الحكومية اليمنية، و ٦ إلى تبادل لإطلاق النار بين القوات الحكومية اليمنية والحوثيين، و ٤ إلى السلفيين، و ٣ إلى تيار الحراك الجنوبي، و ٣ إلى تبادل لإطلاق النار بين الحوثيين واللجان الشعبية، و ٣ إلى تبادل لإطلاق النار بين الحوثيين والسلفيين، و ٢ إلى اللجان الشعبية، و ١ إلى تبادل لإطلاق النار بين الحوثيين وحزب الإصلاح اليمني. ووقع معظم الهجمات في محافظات صعدة (٦٠)، فأمانة العاصمة (٣١)، فتعز (٢٤).

٤٥ - وعلى سبيل المثال، ففي ثلاث حوادث خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تعرضت مدرسة في الحديدية، لم تكن تستخدم لأغراض عسكرية، لغارات جوية، نسبت المسؤولية عنها إلى قوات التحالف. وفي الهجوم الأول، استهدفت المدرسة بثلاثة صواريخ متتالية. ونُفذ الهجوم الثاني في اليوم التالي، فأسفر عن تدمير مراحض المدرسة، في حين نُفذ الهجوم الثالث بعد أسبوع عندما أصابت أربعة صواريخ المدرسة، مما أدى إلى تدميرها تماماً. وفي حوادث مماثلة أخرى، شكّلت مدارس معينة أهدافاً لغارات جوية متعددة بشكل متكرر.

٤٦ - وشملت أنواع أخرى من الاعتداءات قيام الحوثيين باقتحام مدارس، وإجبار المعلمين والطلاب على ترديد شعارات حوثية، وتهديد من رفض منهم الامتثال. كما قام الحوثيون بإغلاق بعض المدارس. وعلى سبيل المثال، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وفي صعدة، أغلقت الجماعة مدرسة، مهددة باعتقال المعلمين وغيرهم من الموظفين في حال أعادوا فتح المدرسة دون الحصول على إذن منها.

### استخدام المدارس لأغراض عسكرية

٤٧ - تحققت الأمم المتحدة من استخدام ٢٥٨ مدرسة لأغراض عسكرية. ويفوق ذلك العدد إجمالي عدد المدارس التي تعرضت لاعتداءات. وكان معظم المدارس المستخدمة لأغراض عسكرية في محافظات تعز (٦٤)، فعمران (٤٤)، فصعدة (٣١). ونسبت المسؤولية عن معظم الحوادث إلى الحوثيين (١٨٧)، حيث استخدمت ٢١ مدرسة خصيصاً للتجنيد والدعاية، وكذلك لتدريب فتيان وفتيات على الأساليب القتالية، وعلى كيفية تركيب وتفكيك الأسلحة. أما المدارس الباقية فقد استخدمت لأغراض عسكرية من قبل اللجان الشعبية (٢٧)، فجماعات مسلحة مجهولة الهوية (١٦)، فالقوات الحكومية اليمنية (١٠)، فحزب الإصلاح اليمني (٧)، فالسلفيين (٦)، فقوات الحزام الأمني (٣)، فتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (١)، وأنصار الشريعة (١). ومن بين تلك المدارس البالغ عددها ٢٥٨ مدرسة، تعرضت لاحقاً ٥٨ للاعتداء، مما أدى إلى تدمير المرفق جزئياً أو كلياً.

## الهجمات على المستشفيات

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من ١٣٧ هجوماً على مستشفيات نُسبت المسؤولية عن ٥٣ منها إلى قوات التحالف، وعن ٤٣ إلى الحوثيين، و ١٧ إلى قوات وجماعات مسلحة مجهولة الهوية، و ٨ إلى القوات الحكومية اليمنية، و ٧ إلى اللجان الشعبية، و ٣ إلى تبادل لإطلاق النار بين القوات الحكومية اليمنية والحوثيين، و ٢ إلى قوات الحزام الأمني، و ٢ إلى أنصار الشريعة، و ١ إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، و ١ إلى تبادل لإطلاق النار بين الحوثيين واللجان الشعبية. وتُنفذ معظم الهجمات على المستشفيات في محافظات تعز (٦٤)، فعمران (٤٤)، فالجوف (٣).

٤٩ - وأدت الهجمات المنسوبة إلى التحالف على المستشفيات وسيارات الإسعاف في مناطق مكتظة بالسكان إلى وقوع خسائر فادحة بين المدنيين. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على سبيل المثال، أصابت غارة جوية شنتها قوات التحالف بدايةً منطقة مدنية في محافظة صعدة. وعقب الهجوم مباشرة، هب أشخاص من المنطقة المحيطة لنجدة الجرحى ووصلت سيارة إسعاف لنقل الجرحى إلى مستشفيات قريبة عندما استهدفت غارة جوية ثانية الموقع نفسه مما أدى إلى مقتل عدة مدنيين، بمن فيهم المسعف وسائق سيارة الإسعاف.

٥٠ - وفي حادث آخر، في تموز/يوليه ٢٠١٥، اقتحم الحوثيون مستشفى في محافظة تعز في أعقاب اشتباكات مسلحة مع اللجان الشعبية في نفس المنطقة. واعتدى بعض أفراد الجماعة على مدير المستشفى وعلى اثنين من الموظفين وأحد المرضى، حيث طالبوا بتسليمهم أشطره فيديو تصوّر الاشتباكات مع اللجان الشعبية. وقام الحوثيون في وقت لاحق بإجلاء المرضى وإغلاق المرفق الصحي.

٥١ - وتعرض بعض المستشفيات للاعتداء عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، تعرض مستشفى الثورة في محافظة تعز للاعتداء عدة مرات خلال عام ٢٠١٥. وتقع المسؤولية على الحوثيين في ٩ من الاعتداءات الخمسة عشر التي أدت إلى التدمير الجزئي للمستشفى ومعداته. ولم يتسن التحقق من الجهة المسؤولة عن الاعتداءات الستة الباقية على المستشفى.

## استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية

٥٢ - تحققت الأمم المتحدة من استخدام ٢٧ مستشفى لأغراض عسكرية. وكان معظم المستشفيات المستخدمة لأغراض عسكرية في محافظات تعز (٦)، فعدن (٤)، فالجوف (٣). ونسبت المسؤولية عن الغالبية العظمى من تلك الحالات إلى الحوثيين (٢٠)، تليهم اللجان الشعبية (٤)، والقوات الحكومية اليمنية (١)، وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (١)، وأنصار الشريعة (١). ومن بين المستشفيات البالغ عددها ٢٧ مستشفى، تم الهجوم لاحقاً على ١٢ مما أدى إلى تدمير المرفق جزئياً أو كلياً.

## هاء - خطف الأطفال

٥٣ - ظل رصد حالات خطف الأطفال والتحقق منها عملية محدودة. والغرض الرئيسي من عمليات الخطف هو تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأشكال استغلال أخرى، والحصول على فدية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من أنه تم خطف ١٧ فتى تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و ١٧ عاماً: ١١ فتى في عام ٢٠١٥، و ٤ في عام ٢٠١٦، وفتيان في عام ٢٠١٧. وشملت الأطراف المسؤولة عن

خطف الأطفال الحوثيين (١٢)، فتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (٢). ولم يتسنّ معرفة الجهة المسؤولة عن حالات الخطف الثلاثة المتبقية.

٥٤ - ومن بين الحوادث التي نسبت المسؤولية عنها إلى الحوثيين أربعة حوادث كان ضحيتها فتيان، حيث اختطفهم الحوثيون ثم أرسلوهم للقتال في ميدان المعارك ضد أطراف مناوئة. ووجد اثنان من الفتيان ميتين لاحقاً في محافظة الضالع. وفي حادث آخر، خطف تنظيم القاعدة في جزيرة العرب فتى يبلغ من العمر ١٠ سنوات طلباً للفدية في محافظة البيضاء.

## واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

٥٥ - لقد تدهورت الحالة الإنسانية في اليمن على مر السنوات المشمولة بهذا التقرير، وكانت لذلك تداعيات بعيدة المدى على حياة ملايين الأطفال وبقاتهم على قيد الحياة ورفاههم. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الأزمة في اليمن تمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ويمثل نقص وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال سمة ثابتة من سمات النزاع في اليمن، حيث لم تُمنح الجهات الفاعلة الإنسانية إمكانية الوصول إليهم إلا قليلاً أو بتاتا، وظلت الفئات السكانية المحتاجة تعاني قلة الإمدادات أو انعدامها بالكلية.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة من ٨٢٨ حادثاً من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية، وتعزى هذه الزيادة الهائلة إلى اشتداد حدة النزاع. وجرى التحقق من ١٦ حادثاً من هذه الحوادث في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومن ٤٣ حادثاً في عام ٢٠١٤، و ٢٣ حادثاً في عام ٢٠١٥، و ٢٢٠ حادثاً في عام ٢٠١٦، و ٢٥١ حادثاً في عام ٢٠١٧ و ٢٧٥ حادثاً في عام ٢٠١٨.

٥٧ - وتعلق ٥٩ في المائة من هذه الحوادث بفرض قيود على الحركة داخل البلد (٤٩٢ حادثاً)، وقد وقع معظمها في محافظات الحديدية (٩٤) وصنعاء (٧٧)، وتعز (٥٤)، وصعدة (٤٧)، وإب (٤٥). ونُسبت المسؤولية عن حوالي ٨٦ في المائة من هذه الحوادث إلى الحوثيين (٤٢٣)، يليهم التحالف (٣٢)، والقوات الحكومية اليمنية (٢٣)، وجماعات مسلحة مجهولة الهوية (٨)، واللجان الشعبية (٤) وتيار الحراك الجنوبي (٢). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على سبيل المثال، صادر الحوثيون في محافظة الجوف سلات الحصص التموينية ومنعوا عمال المساعدة الإنسانية من توزيع هذه الإمدادات على المحتاجين.

٥٨ - وشكّل العنف ضد أفراد المساعدة الإنسانية وضد الأصول والمرافق المخصصة للعمل الإنساني النوع الثاني الأكثر انتشاراً من بين أنواع منع الوصول (١٩٢ حادثاً إجمالاً). وقد حدثت معظم الحوادث من هذا النوع في محافظات تعز (٤٨)، والحديدية (٣٢)، وحجة (١٦)، وعمران (١٣). ونُسبت المسؤولية عن ٨١ حادثاً من إجمالي هذه الحوادث إلى جماعات مسلحة مجهولة الهوية، فيما نسب ٦٨ منها إلى الحوثيين، و ١٨ إلى القوات الحكومية اليمنية، و ١٧ إلى قوات التحالف، و ٦ إلى اللجان الشعبية، و ٢ إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أصابت غارة جوية شنتها قوات التحالف مستودعاً للمعونة الإنسانية تابعاً لمنظمة دولية غير حكومية.

٥٩ - وتحققت الأمم المتحدة أيضا من ١١١ حادثا من حوادث عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية، تُسبب المسؤولية عن ٨٩ منها إلى الحوثيين، و ١٣ إلى قوات التحالف، و ٥ إلى جماعات مسلحة مجهولة الهوية، و ٤ إلى القوات الحكومية. ووقع معظم هذه الحوادث في محافظات الحديدة (٢٤)، وصنعاء (٢٣)، وتعز (١١)، وإب (٩).

٦٠ - وجرى التحقق من ٢٥ حادثا من حوادث فرض قيود على حركة المنظمات أو السلع أو الأفراد الواردين إلى اليمن. وتُسبب المسؤولية عن هذه الحوادث إلى القوات المسلحة اليمنية (١٠)، وقوات التحالف (١٠)، والحوثيين (٥)، وقد حدثت في محافظات عدن (١٢)، وصنعاء (٦)، والحديدة (٥)، وإب (١)، وحضرموت (١).

٦١ - وتحققت الأمم المتحدة من وقوع ثماني هجمات على خزانات المياه مما أدى إلى حرمان المجتمعات المحلية المحيطة بها من إمكانية الحصول على الماء، وتُسبب المسؤولية عن ٧ هجمات إلى قوات التحالف وواحدة إلى الحوثيين. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أصابت غارة جوية شنتها قوات التحالف خزانا للمياه في محافظة صعدة كان يوفر إمدادات المياه لما عدده ٤٠٠٠ شخص.

## رابعا - أنشطة الدعوة والحوار مع أطراف النزاع

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة وعززت عملها مع جميع أطراف النزاع في اليمن، وذلك لأغراض منها التوصل إلى وضع وتنفيذ خطط عمل لإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع حدوثها.

٦٣ - وأكدت الحكومة اليمنية التزامها بإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل قواتها بتوقيعها خطة عمل مع الأمم المتحدة في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤. وفي حزيران/يونيه من نفس العام، أنشئت لجنة تقنية مشتركة لتيسير تنفيذ خطة العمل ورصد التقدم المحرز فيه. غير أن اللجنة التقنية المشتركة علقت أعمالها بعد ثلاثة أشهر من ذلك، في أعقاب استيلاء الحوثيين على جميع الكيانات الحكومية في صنعاء. وأدى احتدام النزاع في أعقاب ذلك إلى توقف تنفيذ خطة العمل.

٦٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أقرت الحكومة اليمنية إعلان المدارس الآمنة، واستأنفت حوارها مع الأمم المتحدة بشأن تنشيط تنفيذ خطة العمل، مما أدى إلى تطورات جديدة في العام التالي. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أصدر نائب القائد العام للقوات المسلحة اليمنية أمرا قياديا يذكر فيه بأن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الحكومية محظور. ودعا الأمر كذلك السلطات المختصة إلى الإبلاغ فورا عن أي انتهاك للأحكام الواردة فيه. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت الحكومة بالاشتراك مع الأمم المتحدة خارطة طريق لتنشيط تنفيذ خطة العمل. ووقع على خارطة الطريق في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وركزت على منع تجنيد الأطفال من خلال أنشطة قصيرة وطويلة الأجل. ومن بين الأحكام المختلفة التي تضمنتها خارطة الطريق وضع إجراءات تنفيذية موحدة لتسليم الأطفال المرتبطين بالقوات الحكومية اليمنية، وتسريحهم، وتيسير إعادة إدماجهم في المجتمع.

٦٥ - وواصلت الأمم المتحدة عملها مع الحوثيين من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها، بسبل منها اعتماد خطة عمل لإنهاء جميع الانتهاكات الخطيرة ومنعها. وقد أحرز تقدم في العمل مع سلطات الأمر الواقع التابعة للحوثيين لتوعيتها بحماية حقوق الطفل، ولا سيما بالتصدي للانتهاكات الجسيمة

الستة، بسبب منها حلقات التدريب وغيرها من فرص بناء القدرات. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن الأمم المتحدة قد وقعت خطة عمل مع الحوثيين، وإن كان الحوار جارياً.

٦٦ - وقد قامت الأمم المتحدة في اليمن، فيما يشكل جانباً هاماً من جهودها الدعوية المستمرة لدى أطراف النزاع في اليمن والدول الأعضاء الداعمة لأي منها، بإرسال رسائل دورية إلى هذه الجهات تدعو فيها إلى امتثال الأطراف للالتزامات بموجب القانون الدولي. وتضمنت الرسائل موجزاً للانتهاكات المتحقق منها المنسوبة إلى الطرف المحدد المعني، وكررت التأكيد على أهمية توقيع خطة عمل مع الأمم المتحدة.

٦٧ - وقد تواصلت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مع أعضاء التحالف منذ عام ٢٠١٧، من خلال زيارات الخبراء، وتبادل الرسائل وتوفير المعلومات والإرشادات، بغية تعزيز التدابير التي وضعها التحالف في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، أوفد مكتب الممثلة الخاصة بعثة أولى إلى مقر التحالف في الرياض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ لتحديد الثغرات ووضع توصيات لتعزيز التدابير الوقائية التي وضعها التحالف في مقره بالرياض، وتشمل هذه التدابير وحدة لحماية الطفل أنشئت في عام ٢٠١٧ بناء على توصية من ممثلي الخاصة. ومنذ عام ٢٠١٨، عُقدت اجتماعات تقنية رفيعة المستوى مع التحالف من أجل وضع تدابير لتحسين حماية الأطفال في اليمن، أسفرت عن إبرام مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والتحالف في آذار/مارس ٢٠١٩.

## خامسا - الملاحظات والتوصيات

٦٨ - إن الأطفال لم يبدأوا الحرب في اليمن ولكنهم أكبر ضحاياها. وطوال السنوات الست تقريباً التي يشملها هذا التقرير، ما برح الأطفال يشكلون الضحايا الرئيسيين للنزاع في اليمن. وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتلهم وتشويههم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال سمات ثابتة في هذا النزاع. ويساورني بالغ القلق إزاء الآثار التي خلفها ولا يزال يخلفها هذا النزاع المسلح الطويل الأمد على الأطفال. ولئن كنتُ أرحب بالتدابير التي اتخذها بعض أطراف النزاع للتخفيف من حدة هذه الانتهاكات، فإن عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال يظل غير مقبول. وأحث بقوة جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى أن تتخذ فوراً جميع الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال في اليمن، بسبب منها ضمان توافر تدابير وقائية وتخفيفية أثناء سير العمليات العسكرية. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن معاناة السكان المدنيين في اليمن، ولا سيما عن معاناة الأطفال. ويمثل الإفلات من العقاب سمة ثابتة من سمات هذا النزاع.

٦٩ - ومن دواعي تفاؤلي قيام حكومة اليمن بإقرار خارطة طريق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لتنشيط تنفيذ خطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ والتي تهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الحكومية. ومع ذلك، يساورني القلق إزاء استمرار ارتفاع عدد الأطفال الذين جرى التحقق من أنهم مجنّدون من قبل القوات الحكومية. وأحث الحكومة على الشروع فوراً في تنفيذ خارطة الطريق الموقعة مع الأمم المتحدة، وعلى وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتسريح جميع الأطفال الموجودين في صفوفها فوراً، وإعطاء الأولوية لإنشاء آليات فعالة لتقدير السن.



٧٠ - وأرحب بعمل ممثلي الخاصة مع التحالف، الذي أفضى إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والتحالف في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في اليمن. وينص هذا الاتفاق على تنفيذ أنشطة محددة زمنياً بهدف منع وقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في سياق العمليات العسكرية التي يقوم بها التحالف في اليمن. وأحث التحالف على مواصلة العمل مع ممثلي الخاصة لتنفيذ جميع الأنشطة الوقائية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وعلى مواصلة تعزيز التدابير الوقائية التي اتخذها لمنع وقوع انتهاكات خطيرة في سياق عملياته العسكرية في اليمن. وأدعو كذلك جميع الدول الأطراف في النزاع، بما فيها اليمن والدول الأعضاء في التحالف، إلى ضمان إجراء تحقيق على النحو الواجب في جميع الحوادث الثابتة أو المزعومة المنسوبة إلى التحالف، بما يتماشى مع القانون الدولي.

٧١ - وأرحب بعمل الحوثيين مع الأمم المتحدة في اليمن، بما في ذلك التزامهم بتلقي التدريب في مجال القانون الدولي الإنساني وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويساورني بالغ القلق إزاء استمرار ارتفاع عدد الأطفال الذين جرى التحقق من أنهم مجنّدون من قبل الحوثيين. وفي هذا الصدد، أحث الحوثيين على تعزيز الحوار الذي يجره مع الأمم المتحدة في اليمن، وعلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة فوراً للوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي، فضلاً عن وضع خطة عمل لإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع حدوثها.

٧٢ - ويشكل عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال نتيجة للأعمال العدائية أمراً يبعث على الأسى، وكذلك عدد الأطفال الذين تجنّدهم وتستخدمهم أطراف النزاع، ولا يتجاوز عمر بعضهم ١٠ سنوات. وقد أدى استمرار القتال في جميع أنحاء البلد إلى ظهور أنماط متزايدة من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من قبل جميع أطراف النزاع في اليمن. فقد تعرضت المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية للتدمير، مما أدى إلى عيش المدنيين، ولا سيما الأطفال، في ظروف مزرية للغاية وإلى تشردهم.

٧٣ - وأدعو جميع أطراف النزاع المدرجة أسماؤها في المرفق الأول من تقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (A/72/865-S/2018/465) إلى إبرام خطة عمل مع الأمم المتحدة من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع حدوثها، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

٧٤ - وأذكر جميع الأطراف بأن جميع الأطفال الذين تجنّدهم وتستخدمهم القوات والجماعات المسلحة وتقل أعمارهم عن ١٨ عاماً يجب تسريحهم فوراً وبدون استثناء. ويساورني الجزع بشكل خاص إزاء ظاهرة جديدة تم التحقق منها وتتمثل في تجنيد الفتيات واستخدامهن، ولا سيما بالنظر إلى نقص الإبلاغ عن هذا الانتهاك. ويشكل لم شمل الأطفال المرتبطين سابقاً بأطراف النزاع بأسرهم وإدماجهم في مجتمعاتهم المحلية أمراً ضرورياً لتوفير مستقبل هؤلآء الأطفال وأسرههم، وكذلك لحمايتهم من مخاطر إعادة التجنيد.

٧٥ - وأحث جميع الأطراف على وقف ما شوهد في سياق العمليات العسكرية من حرمان الأطفال من حريتهم على خلفية ارتباطهم الحقيقي أو المزعوم بالقوات والجماعات المسلحة، وأحثها على الإفراج فوراً عن جميع الأطفال المحتجزين بهذه التهم. فالأطفال المرتبطون بأطراف النزاع يجب أن يعاملوا باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، ولا ينبغي النظر في احتجازهم إلا كتدبير يُلجأ إليه كمالآذ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، وذلك تمسحياً مع المبادئ الدولية لقضاء الأحداث، فضلاً عن القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الأطراف

إلى تعزيز عملها مع الأمم المتحدة بغية وضع واعتماد إجراءات تنفيذية موحدة من أجل تسريح الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع وإعادة إدماجهم والسماح فورا للجهات المعنية بحماية الأطفال بالوصول إلى أولئك الأطفال لتيسير تسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

٧٦ - وأحث جميع أطراف النزاع على القيام فورا بوقف جميع العمليات العسكرية في المناطق المدنية وعلى وجه الخصوص الموجهة منها ضد المنشآت المحمية مثل المدارس والمستشفيات، وكذلك الهياكل الأساسية المدنية الأخرى الضرورية لحياة السكان في اليمن. وأدعو كذلك جميع الأطراف إلى إخلاء المستشفيات والمدارس التي تستخدمها لأغراض عسكرية وإلى وقف التهديدات والهجمات ضد المدرسين والعاملين في المجال الطبي.

٧٧ - وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في اليمن. وأحث جميع الأطراف على أن تتيح وتيسر إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستمر وبسرعة ودون عوائق إلى السكان المحتاجين إليها، ولا سيما الأطفال، بما في ذلك الوصول دون عوائق إلى الخدمات الصحية وخدمات تحصين الأطفال. وأدعو أيضا جميع أطراف النزاع إلى التوقف فورا عن توجيه التهديدات إلى مراقبي آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح والمجتمعات المحلية التي يتحققون فيها من تلك الانتهاكات، والسماح لهم بالوصول الآمن ودون عوائق لأغراض الرصد.

٧٨ - وأرحب بالتقدم المحرز صوب إنهاء النزاع الذي يشكل السبب الجذري لهذه المعاناة التي لم يسبق لها مثيل. وأحث جميع الأطراف على مواصلة المفاوضات التي تجريها وعلى اختيار الطريق المؤدي إلى تحقيق السلام الدائم في اليمن. ومن المهم للغاية أن تتوصل جميع الأطراف المشاركة في النزاع إلى حل سياسي، وتضمن إدماج الأحكام المتعلقة بحماية الطفل في جميع جوانب مفاوضات السلام الجارية تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢٧ (٢٠١٨). ومن الأهمية بمكان أيضا ضمان توفير الدعم المالي الطويل الأجل لبرامج حماية الطفل، ولا سيما لكفالة استدامة برامج إعادة تأهيل الأطفال المرتبطين سابقا بأطراف النزاع وإعادة إدماجهم، بما في ذلك توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، فضلا عن توفير الدعم المالي للأمم المتحدة في الميدان لكي تتمكن من مواصلة تنفيذ برامج حماية الطفل لصالح جميع الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في اليمن.